



موقف الدبلوماسية العراقية من الانقلابات العسكرية في سوريا ١٩٤٨-١٩٥٤.

أ. د. وسام علي ثابت فؤاد هادي مهدي

جامعة ديالى | كلية التربية للعلوم الإنسانية

Abstract

The Arab armies, with the exception of Iraq, did not have a prominent role in political affairs before World War II, but the relative strength of the army and the weakness of the popular movement made the armed forces more capable of taking the initiative and providing assistance to the affected countries. With the increase of the Palestinian catastrophe in 1948, the urgent need for change appeared to achieve social reform, independence and unity, which made the Arab region feel disappointed, so it was better to look for signs of change, so the army became in the forefront of all the challenges that the region was exposed to with the aim of change and reform

Email: wisamali.thabit@gmail.com

Fouadhadi64@gmail.com

Published: 1-9-2023

Keywords: دراسات، محدثين، جهود، نحوية

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص

CC BY 4.0

(<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

الملخص

لم تلعب الجيوش العربية باستثناء العراق دورا في شؤون السياسة قبل الحرب العالمية الثانية، إلا ان قوة الجيش النسبية وضعف الحركة الشعبية جعلت القوات المسلحة اقدر على المبادرة، وزادت نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، لتزيد الحاجة إلى التغيير لتحقيق الاصلاح الاجتماعي والاستقلال والوحدة، وعاشت المنطقة العربية في حالة غليان وخيبة أمل وبحث عن بواذر للتغيير، فأصبح الجيش في الواجهة امام التحديات.

لم تلعب الجيوش العربية باستثناء العراق دورا في شؤون السياسة قبل الحرب العالمية الثانية، إلا ان قوة الجيش النسبية وضعف الحركة الشعبية جعلت القوات المسلحة اقدر على المبادرة، وزادت نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، لتزيد الحاجة إلى التغيير لتحقيق الاصلاح الاجتماعي والاستقلال والوحدة، وعاشت المنطقة العربية في حالة غليان وخيبة أمل وبحث عن بواذر للتغيير، فأصبح الجيش في الواجهة امام التحديات.

موقف الدبلوماسية العراقية من الانقلابات العسكرية في سورية ١٩٤٨ - ١٩٥٤.

انعكست نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ على سورية، إذ استقال وزير الدفاع السوري أحمد الشراياتي في ٢٥ ايار ١٩٤٨، محتجا على سوء القيادة العربية، وعلى اثر ذلك اضاف رئيس وزراء سورية جميل مردم وزارة الدفاع إلى اختصاصاته، وكلف حسني الزعيم (١) بتولي رئاسة اركان الجيش السوري. وفي ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٨ في ذكرى قرار تقسيم فلسطين وقعت مظاهرات عدة في المدن السورية ادت إلى الصدام مع رجال الشرطة مما اضطر الحكومة للاستنجاد بالجيش في ٣ كانون الأول ١٩٤٨، فكان ذلك اول احتكاك للجيش بالشؤون السياسية (٢). في اعقاب الاضطرابات والمظاهرات التي اعقبت حرب فلسطين عام ١٩٤٨، واستقالة حكومة جميل مردم، شكل خالد العظم وزارته في ١٦ كانون الأول ١٩٤٨، وخلال عمر تلك الوزارة جرت بعض الحوادث منها المظاهرات التي قامت امام المفوضية العراقية في دمشق في ٢٣ شباط ١٩٤٩، والتي قام بها الشيوعيين احتجاجا على اعدام السلطات العراقية لعدد من الشيوعيين، كما جرت مظاهرة مماثلة في نفس اليوم امام القنصلية العراقية في حلب ولفس الأسباب (٣).

موقف دبلوماسية العراق من انقلاب حسني الزعيم ٣٠ آذار ١٩٤٩ - ١٤ آب ١٩٤٩، وانقلاب سامي الحناوي ١٤ آب ١٩٤٩ - ١٩ كانون الأول ١٩٤٩.

يعد انقلاب حسني الزعيم في ٣٠ آذار ١٩٤٩، والذي يعد من الانقلابات العسكرية المهمة في تاريخ سورية المعاصر، لأنه كان بداية سلسلة من الانقلابات التي شهدتها سورية والعديد من الدول العربية فيما بعد (٤)، إذ حدث الانقلاب العسكري بعد الاستقلال وكان هدفه محاولة ايقاف التوجهات الوجودية للسياسة السوريين نحو الوحدة التي كانت تجري في ذلك الوقت (٥).

ارسلت الحكومة العراقية وزيرها المفوض في بيروت جمال بابان (٦) في الأول من نيسان ١٩٤٩، إلى دمشق لتقصي حقائق الوضع الجديد ولقاء المسؤولين الذين قاموا بالانقلاب، إذ قابل المبعوث العراقي حسني الزعيم وهنئه باسم العراق ونقل له استعداد العراق المطلق والسعي لمد يد العون والمساعدة إلى سورية، واقترح حسني الزعيم على العراق عقد اتفاقية عسكرية دفاعية بصورة عاجلة، والتقى كذلك برئيس مجلس النواب السوري وسلمه رسالة من رئيس الوزراء نوري السعيد ابدى فيها تأييده ومساعدته لسورية في ما تمر به من ظروف واحداث (٧).

وفي اطار التحرك الدبلوماسي العراقي، ارسل وزير العراق المفوض في دمشق إبراهيم عاكف الالوسي(٨) في ٩ نيسان ١٩٤٩، برقية إلى بغداد يعلم حكومته ان حاكم سورية الجديد حسني الزعيم قد طلب منه ابلاغ الحكومة العراقية بضرورة السعي لعقد اتفاقية دفاعية عسكرية بين سورية والعراق وبصورة مستعجلة، وإذا ما وافقت الحكومة العراقية فان سورية سترسل وفدا إلى بغداد لوضع أسس الاتفاقية، وقد رحب العراق بذلك العرض فور وصول البرقية من المفوضية العراقية(٩).

وفي ١٢ نيسان ١٩٤٩، ارسل العراق وفد الى دمشق ترأسه العقيد الركن عبدالمطلب الامين(١٠) للتباحث مع حسني الزعيم بشأن مقترح الزعيم بعقد الاتفاق العسكري، الا ان الوفد العراقي عاد الى بغداد دون تحقيق نتائج لإصرار حسني الزعيم على عقد الاتفاق العسكري، وبالمقابل ارسلت سورية وفدا الى العراق برئاسة فريد زين الدين، واسعد طلس، والعقيد توفيق بشور في ١٣ نيسان ١٩٤٩، الذي حمل معه مقترح الاتفاقية العسكرية(١١)، من أجل التباحث مع رئيس الوزراء نوري السعيد الذي التقاهم في ١٥ نيسان ١٩٤٩، واستعرض لهم تاريخ العلاقات الاخوية بين البلدين الشقيقين والدعم اللامحدود الذي قدمه العراق الى سورية، وختم كلامه بالقول: "بعدم امكان الدخول في الاتفاقيات التي يراد عقدها الان ما لم ترجع الحياة الدستورية الى سورية... ولا بد من انتظار استقرار الاحوال في سورية لكي تتضح سياستها الخارجية، قبل ان نستطيع ابرام اتفاقية عسكرية بين العراق وسورية، وحتى بدون اي طلب يقدم من سورية، لأننا نعتبر الخطر الصهيوني موجها الينا جميعا"، وعاد الوفد السوري ولم يحقق شيئاً مما كان يهدف له(١٢).

وتعزيزاً للدور الدبلوماسي الذي لعبه العراق نحو سورية فقد سافر نوري السعيد رئيس الوزراء في ١٦ نيسان ١٩٤٩، إلى دمشق للقاء حسني الزعيم والتفاهم حول رغبة العراق في الاتحاد مع سورية، إلا ان ذلك التحرك الدبلوماسي لم يلغي التناقض بين رغبة الجانبين السوري والعراقي، ففي الوقت الذي اراد فيه حسني الزعيم توقيع اتفاقية عسكرية فقط مع العراق لجعله اكثر قدرة على مواجهة الخطر الصهيوني، بينما ارادت الدبلوماسية العراقية تحقيق مشروع الاتحاد مع سورية بعد رغبة سورية الصريحة التي اعلنت عنها في الاتحاد معه(١٣).

تناولت المباحثات الدبلوماسية الثنائية بين الجانبين استقرار الاوضاع في سورية، واستعداد الحكومة العراقية لتقديم الدعم والمعونة التي تطلبها سورية في حال وقوع عدوان صهيوني على اراضيها، وادك الجانب العراقي عدم عقد أي اتفاق مع سورية إلا بموافقة بريطانيا، وطالب في ختام المحادثات الدبلوماسية تأجيل البت في أي مشروع لقيام سورية بطرح ما تراه مناسباً لشكل العلاقة بين البلدين، فيما رد حسني الزعيم على السعيد بالتأكيد على اواصر الأخوة بين البلدين الشقيقين، والتعاون المشترك في المسائل العسكرية ومسائل الحدود(١٤).

اعتمد العراق خلال تلك المرحلة على سلوكه الدبلوماسي بالدرجة الأولى، لأنه الاسلوب الأنجح في حل المشكلات العالقة مع الدول المجاورة العربية وغير العربية، إذ اتخذت الدبلوماسية العراقية نهج التفاهم مع بريطانيا والغرب، من خلال المفاوضات السرية والعلنية بينهما، والافادة من ذلك التفاهم كورقة تدعم تحركاته إزاء البلدان العربية، وتعويض ضعف الامكانات العراقية بالتفاهم مع بريطانيا نظراً لثقلها ودورها في المنطقة العربية آنذاك(١٥).

جاءت رياح الانعطاف الحاسمة في علاقات العراق الدبلوماسية مع سورية، من خلال موقف الزعيم حسني الجدّي من العراق، حين قام في ٢١ نيسان ١٩٤٩ بزيارته السرية للملك فاروق(١٦)

ملك مصر، مبدئياً اعجابه بحكومة مصر، وقد ابتهج الرأي العام المصري لموقف الزعيم المساند لها(١٧).

وفي ٢٨ نيسان ١٩٤٩، خرجت مظاهرات طافت شوارع دمشق هتفت لسورية ونادت ببطلان مشروع الهلال الخصيب، مما افشلت مساعي الدبلوماسية العراقية في اجراء محادثات عراقية سورية في عهد حكومة وزارة نوري السعيد (٦ كانون الثاني ١٩٤٩- ١٠ كانون الأول ١٩٤٩) ولم تحقق النجاح، إذ كان لتردد نوري السعيد الناتج من عدم تأييد بريطانيا المطلق للدبلوماسية العراقية ازاء سورية، سببا في فشل تلك المحادثات(١٨).

فشلت محاولات العراق الدبلوماسية لجلب سورية للاتحاد والتعاون ضمن اطار المملكة الهاشمية في العراق، مما ادى إلى تدهور العلاقات العراقية السورية إلى اسوء من قبل(١٩)، وقد فوجئ الشعب السوري في صباح ١٤ آب ١٩٤٩، بأنباء انقلاب جديد قام به الزعيم سامي الحناوي(٢٠)، عندما القي القبض على حسني الزعيم، وقدم لمحاكمة عسكرية سريعة حكمت عليه بالإعدام ونفذ في صباح ١٤ آب ١٩٤٩(٢١).

لم تتفاجأ الاوساط السياسية بالانقلاب الذي قام به سامي الحناوي في ١٤ آب ١٩٤٩، ضد حكم حسني الزعيم والاطاحة به، ولم يتفاجأ انصار الزعيم والمقربين منه الذين سعوا لدى البريطانيين لترميم وتقارب العلاقات التي ساعد على هدمها الزعيم(٢٢).

وبرر سامي الحناوي انقلابه بالرغبة في تنفيذ الأهداف التي تنكر لها حسني الزعيم ولعله كان يقصد الاتحاد مع العراق، فيما رحبت الصحف البريطانية بذلك الانقلاب، بينما عدت الصحف الفرنسية حركة الانقلاب مؤامرة دبرتها بريطانيا ونوري السعيد(٢٣).

هيئ الانقلاب فرصة أخرى للعراق لاستئناف المفاوضات الدبلوماسية للاتحاد مع سورية، فقد اتصلت الحكومة العراقية ببعض قادة الجيش السوري في فترة حكم حسني الزعيم للتخطيط لانقلاب عسكري لتكوين حكومة متحالفة مع العراق(٢٤)، وما ان تم الانقلاب حتى قيل ان العراق هو الذي كان وراءه، بسبب سرعة ترحيب القيادة العراقية بالانقلاب الجديد(٢٥).

عكس سلوك الدبلوماسية العراقية تجاه سورية خلال عهد الحناوي، أهداف مخططي الدبلوماسية العراقية، وعلى رأسهم نوري السعيد في مد اطار المملكة الهاشمية العراقية لتشمل اراضي الجمهورية السورية، فقد عمل صانعو الدبلوماسية العراقية على تحقيق الاتحاد العراقي السوري كوسيلة، لتحقيق طموح الأمير عبدالإله في الوصول الى عرش يبقى لنفسه في دمشق(٢٦).

ولإجراء مباحثات دبلوماسية عراقية مع المسؤولين السوريين الجدد اوفدت الحكومة العراقية وزير الخارجية محمد فاضل الجمالي، الذي ارسل مذكرة الى ولي عهد العراق عبدالإله في ١٨ آب ١٩٤٩، يعلمه بنتيجة مباحثاته مع الجانب السوري فأخبر بأنه قد زال الثقل عن سورية، وأنه كان يتمنى وجوده للأشراف على تخطيط السياسة الواجب اتباعها في سورية، مؤكدا على ضرورة اتصال رجال العراق بصورة هادئة وغير رسمية برجال سورية المزمع تأسيسهم للمجلس التأسيسي بين البلدين للاتفاق على وضع دستور سورية يحقق أهداف البلدين، يرافق ذلك اتخاذ اجراءات دستورية في العراق، وأشار الى ان الوزارة السورية الجديدة هي من خيرة رجال سورية الذين يعتمد عليهم(٢٧)، وقد اتخذ قادة الانقلاب خطوات واضحة نحو تحقيق الاتحاد مع العراق، لذا فقد رحب العراق بقيادة الانقلاب الجديد حال تسلمهم الفعلي للسلطة(٢٨).

أكد رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد (٦ كانون الثاني ١٩٤٩-١٠ كانون الأول ١٩٤٩) في بيان رسمي اعلنه خلال مؤتمر صحفي في ٢٥ آب ١٩٤٩، نفيه نفياً قاطعاً ما كان يشاع من ان لدى العراق مطامع في تحقيق مشروع سورية الكبرى ومما تناوله البيان جاء فيه: " انني أبدي عجبي واستنكاري لما يشاع من ان العراق يؤيد مشروع سورية الكبرى أو مشروع الهلال الخصيب، وأؤكد ان هدف العراق هو الوحدة الشاملة والتعاون التام، الذي يتحقق بوسائل مشروعه لا اكراه فيها ولا إغراء، ولن يكون العراق سبباً في اضعاف الكيان السياسي لأي بلد عربي يرغب في التعاون مع بلد عربي اخر بمعاهدات أو اتفاقات، ولست ارى فيها ضرراً ما على مصالح البلاد العربية، وقد عقدت معاهدات عدة بين الدول العربية لرعاية مصالحها، ولا ريب في انها الحجر الاساسي، لبناء صرح تعاون تام وشامل بينها، وإنني ابدل الجهود لتوثيق عرى التعاون والأخوة بين الدول العربية" (٢٩).

يتضح من تصريح رئيس الوزراء نوري السعيد رغبته في تيرأت ساحة المسؤولين العراقيين من أحداث انقلاب الحناوي، وتجاهل الاتهامات الموجهة للعراق بفرض الوحدة بطرائق ملتوية على الدول العربية، واكثر رغبة في تحقيق الوحدة الطوعية بين البلدين دون انتقاص من سيادتها وكيانها المستقل.

وعلى ذلك الاساس جرت مفاوضات دبلوماسية سرية بين البلدين لحقتها زيارة قام بها الوصي عبدالإله الى دمشق في ٥ تشرين الأول ١٩٤٩ بناءً على مشورة ومقترح وزير الخارجية فاضل الجمالي، والتي كانت انطلاقاً لإشارة الحركة في ذلك الاتجاه، وقد فسرت تلك الزيارة من قبل القوى السياسية والاحزاب في سورية والعراق على انها خطوة واضحة نحو توحيد البلدين، في نفس المدة انتشر الحديث عن عقد تحالف عسكري، فضلاً عن ذلك فقد استقبل هاشم الاتاسي (٣٠) رئيس الحكومة السورية المؤقتة) الأمير عبدالإله في مطار دمشق، وجرت بينهما مفاوضات تمخض عنها ارسال وفد مفاوض برئاسة رئيس الحكومة السورية، وتوجه الى بغداد للتعرف على حقيقة الموقف العراقي، وعرض وجهة نظر حكومة سورية الجديدة حول مسألة الاتحاد (٣١).

وخلال تلك المدة اراد العراق تحقيق الوحدة في ظل عرش واحد لذلك تركزت جهوده الدبلوماسية مع هاشم الاتاسي رئيس الوزراء ورئيس الوفد السوري والوفد المرافق له لتطبيق مقترحات وتوصيات الوصي عبدالإله الخاصة بالعرش الواحد، وردد رئيس الوفد هاشم الاتاسي بالقول: " ان حكومتي هي محض انتقالية، ولا يمكنها ان تلتزم بسياسة طويلة الامد قد يكون لها تأثير حاسم على مستقبلها" (٣٢).

لم يتفق الوفد السوري فيما بينه ولا مع وجهة النظر العراقية، مصراً على ضرورة استمرار استقلال سورية، والمحافظة على النظام الجمهوري حتى في حال الاتحاد مع العراق، وطالب اخرون ببقاء السياسة الخارجية والجيش السوري مستقلاً عن الجيش والسياسة الخارجية العراقية (٣٣).

وبهدف تحقيق الغاية الاساسية من الاتحاد وافق العراق على الصيغة التي ارادها السوريون للاتحاد بوصفها الخطوة الأولى تتبعها خطوات، لذلك تم الاتفاق على ان يترأس الاتحاد شخصية تنتخب من لدن العراقيين والسوريين (٣٤).

كانت الانقسامات الداخلية بين القوى السياسية السورية، ولاسيما بين الحزب الوطني وحزب الشعب، إذ ايد حزب الشعب الوحدة مع العراق ووضعوا دستوراً جديداً احدثوا فيه منصب رئيس

الدولة بدلا من رئيس الجمهورية، تمهيدا لضم سورية الى العراق، ولكن ترددهم فوت عليهم تلك الفرصة آنذاك(٣٥).

عينت الحكومة العراقية موسى الشابندر(٣٦) وزيرا مفوضاً في سورية في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٩، وكلفته بدفع الدبلوماسية العراقية بين العراق وسورية نحو الاتحاد إلى الامام، لأنها وصلت إلى طريق مسدود، وعند وصول الشابندر إلى دمشق في ٣ كانون الاول ١٩٤٩، قابل وزير الخارجية السوري ناظم القدسي(٣٧)، ثم التقى بسامي الحناوي وغيره من المسؤولين السوريين، وخلصت المقابلة إلى نتيجة إته ليس هناك خطة مدروسة محددة لدى الجانب السوري أو العراقي، وبعد دراسة للشخصيات السورية التي قابلها قسمهم إلى قسمين، الاول وهم الاكثريّة الهادفين نحو مصالحهم الشخصية والسعي للحصول على المزيد من الاموال من خلال الرشى السياسية، مثل حسني البرازي واسعد طلس، والقسم الثاني اقلية مخلصّة ولكنها مترددة كرشدي الكيخيا(٣٨) وناظم القدسي(٣٩)(٤٠).

عقدت الجمعية التأسيسية السورية جلستها الاولى في ١٢ كانون الاول ١٩٤٩، وانتخب رشدي الكيخيا رئيساً لها، وفي ١٤ كانون الاول ١٩٤٩، وافقت الجمعية على دستور البلاد وجرى انتخاب هاشم الاتاسي رئيساً للدولة، وفي اليوم المقرر لأداء اليمين الدستوري حياّل رئيس الجمهورية، واعضاء الجمعية التأسيسية، تحرك أديب الشيشكلي وبعض الضباط نتيجة الصراع الدائر بين صفوف الجيش، وزاد التأزم السياسي من حرجة الموقف(٤١).

وجه سامي الحناوي بتاريخ ١٦ كانون الاول ١٩٤٩، دعوة إلى خمسة من كبار الضباط للاجتماع به لمناقشة موضوع الاتحاد مع العراق، وقد ادرك أولئك الضباط ان حضورهم الاجتماع يعني وضعهم تحت سلطة قائد الجيش فيفرض عليهم ما يريد، وإزاء ذلك تخلف بعضهم عن حضور الاجتماع، واتخذوا التدابير اللازمة لاعتقال الحناوي، فتوجهت قوة من الجيش لاعتقال الحناوي وآخرين من أنصاره، وتم اسقاط حكومته في صباح يوم ١٩ كانون الاول ١٩٤٩، لتنتهي مرحلة من الوفاق الدبلوماسي مع العراق، وتبدأ مرحلة جديدة مختلفة كما نلاحظ في المبحث التالي(٤٢).

ردة فعل دبلوماسية العراق إزاء انقلاب أديب الشيشكلي الاول ١٩ كانون الاول ١٩٤٩-٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١.

نجح العقيد أديب الشيشكلي(٤٣) في صباح ١٩ كانون الاول ١٩٤٩، من اسقاط نظام حكم سامي الحناوي، وإزاء الوضع السياسي غير المستقر، قام الشيشكلي بتكليف خالد العظم(٤٤) بتشكيل الوزارة، وابلغه ان الشرط الاساسي لتشكيل الحكومة هو ان لا تجعل الاتحاد هدفاً(٤٥).

أمتاز أديب الشيشكلي عن سلفيه بأنه كان اكثر ضبطاً للنفس واكثر دراية منهم في الشؤون السياسية، مما جعل عهده أطول عمراً(٤٦)، ولم يشأ الشيشكلي في بداية الامر ان يعطي لحركته صورة ثورة أو مجرد تغيير دستوري، حتى لا يكون مضطراً لطلب الاعتراف بالحكم الجديد(٤٧). عد الشيشكلي وجود ناظم القدسي على رأس الحكومة السورية تهديداً لسلامة الدولة، وذلك لميوله الوحشية مع العراق، فأمر الشيشكلي القيادة العسكرية للتدخل لإجباره على الاستقالة، الا ان اديب الشيشكلي غير موقفه من ناظم القدسي، لأبداء القدسي ميله نحو فكرة الضمان الجماعي في اطار سيادة كل دولة من الدول الاعضاء في الجامعة العربية(٤٨).

كلف الوصي عبدالإله علي جودت الأيوبي رئيس الحكومة بدلاً عن نوري السعيد في ١٠ كانون الأول ١٩٤٩ ، من أجل العمل على خلق اسباب للوحدة مع سورية ، وارسل علي جودت الأيوبي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية مزاحم الباجه جي الى القاهرة ليهدئ الخلافات القائمة على سورية بين العراق ومصر ، وعقد الباجه جي اتفاقاً (دون ان يستشير وزارته مخالفاً رغبة الوصي الواضحة)، إذ تعهد العراق بموجب ذلك الاتفاق بعدم التدخل بشؤون سورية لمدة خمس سنوات، ومنع التدخل المباشر وغير المباشر، وبشكل خاص مشروعى سورية الكبرى والهلال الخصيب، وعند عودة الباجه جي الى بغداد في ٣١ كانون الثاني ١٩٥٠، دعى الوصي الوزراء المعارضين الى اجتماع لتناول مضمون الاتفاق الذي عقده الباجه جي مع مصر، وطالب الوزراء المقربين منه بتقديم استقالاتهم وعدم ترك الخيار لوزارة علي جودت الأيوبي سوى الاستقالة، ونتيجة لذلك فقد الغيت الاتفاقية(٤٩).

ذهبت الدبلوماسية العراقية ازاء سورية مستخدمه فيها كل الوسائل المتاحة وقد اتضح ذلك خلال وزارة توفيق السويدي الذي تولى وزارته الثالثة (٥ شباط ١٩٥٠-١٢ أيلول ١٩٥٠)، إذ قال: " ان اهمية سورية للعراق هي جدا خطيرة لان سورية تقع على الغرب وسورية هي مخرج العراق ومتصلة به، ومسألة سورية لا تقبل المناقشة فيجب ان تكون سورية مع العراق بأي شكل من الاشكال وبالطبع يكون ذلك بالاتفاق وذلك شيء مبدئي"(٥٠).

كان لتولي اديب الشيشكلي لزام الامور في سورية دلالة على انهيار مشروع الوحدة مع العراق، ولعل فشل محاولة وزارة توفيق السويدي عند طرح منهاج الوزارة في ١٦ شباط ١٩٥٠، طرح مشروع الاتحاد مع سورية خير دليل على ذلك(٥١)، إذ سعى توفيق السويدي في اطار العمل الدبلوماسي الى استمالة سورية" وهيأت اجتماعات مجلس الجامعة العربية الخاصة ببحث شؤون الدفاع والضمان الجماعي العربي المشترك الفرصة لرئيس الوزراء العراقي للاجتماع بأعضاء الوفد السوري وتداول معهم في امكانية تخطي العقبات التي تحول دون قيام الاتحاد بين البلدين"(٥٢).

كلف ناظم القدسي بتشكيل الحكومة السورية، وقد قدم مشروع الاتحاد بين سورية والعراق في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥١، والذي عرف(بمشروع القدسي) والذي طالب فيه استبدال جامعة الدول العربية بواحدة من البدائل الاتية:- قيام الدولة العربية أو الاتحاد بين البلدان العربية، أو قيام اتحاد (كونفدرالي) معرباً في مذكرته عن تأييده للشكل الاول(٥٣).

وكان رئيس الوزراء العراقي توفيق السويدي ووزير الخارجية وكالة(٥ شباط ١٩٥٠-١٢ أيلول ١٩٥٠)، قد ادلى بتصريح إلى صحيفة مصرية نشر في ١٧ شباط ١٩٥١، اوضح فيه موقف الدبلوماسية العراقية من المشروع بالقول: " إن الحكومة العراقية لن توضح موقفها بصراحة قبل ان يبحث المشروع في اللجنة الخارجية التي قررت الدول العربية تأليفها لبحثه وتقديم تقرير عنه"(٥٤).

أيد الوفد العراقي خلال اجتماع اللجنة السياسية في الجامعة العربية في القاهرة اقتراح القدسي، واوضح موسى الشايندر وزير العراق المفوض في دمشق ان رئيس الوزراء نوري السعيد(١٥ أيلول ١٩٥٠-١٠ تموز ١٩٥٢)، ابدى رأيه بوضوح في الموضوع مشيراً الى ان العراق يفضل الوحدة أو الاتحاد الكليين، واذا تعذر ذلك لسبب من الاسباب فهو يرى ان يبدأ الاتحاد بين المؤيدين للفكرة على ان يترك الباب مفتوحاً لمن يريد الانضمام فيما بعد"، ويضيف كذلك بأن الفكرة لاقت قبولا لدى مختلف المحافل السياسية والصحية والشعبية السورية(٥٥).

دفع فشل صانعي الدبلوماسية العراقية لتحقيق الوحدة مع سورية لاستخدام وسائل غير قانونية كأسلوب بديل عن الطرق الدبلوماسية مع السوريين من أجل تحقيق الاتحاد، فمنذ قيام الانقلاب العسكري الاول لحسني الزعيم وما قبله، أسند صانعو الدبلوماسية العراقية لدعم المعارضة للحكم في سورية إلى الملحقين العسكريين، وعن طريق الاحزاب والتكتلات السورية المؤيدة للاتحاد ودفعهم إلى السلطة بهدف تحقيق الوحدة بين البلدين بشتى الوسائل والسياسات، ويعد ذلك سلوك دبلوماسي قلمًا سلكته دبلوماسية العراق خلال العهد الملكي، لكن طروحات الوصي عبدالإله ونوري السعيد كانت وراء تلك الممارسات (٥٦).

لم تقم أهداف دبلوماسية العراق الوحيدة مع سورية على اساس وطنية حقيقية، وانما قامت على مصالح فئوية وشخصية مثله بطموح الوصي عبدالإله للحصول على عرش خاص به وبأسرته في سورية، بينما اراد نوري السعيد تحقيق نصر دبلوماسي يحسب له، ولاسيما إنّه كان من أكثر المتحمسين لذلك المشروع الحدودي مع سورية.

ادى تجدد الاشتباكات على الحدود بين سورية و(اسرائيل) في ١٤ ايار ١٩٥١، إلى طلب سورية مساعدة عسكرية من العراق ومصر، وقد جاء ذلك طلب فرصة مؤاتية للدبلوماسية العراقية لفتح القنوات التي اغلقت بينها وبين الجانب السوري، إذ لبي العراق ذلك الطلب، بينما اعتذرت مصر، وقد وصلت قوة من الجيش العراقي إلى دمشق في ١٧ ايار ١٩٥١، واستعرض الجنود العراقيين في شوارع دمشق، وبتاريخ ٢٥ آب ١٩٥١ قامت الحكومة العراقية بسحب وحدات الجيش استجابة للطلب السوري، وإزاء تلك الاوضاع قدم حسن الحكيم (٥٧) استقالته من رئاسة الحكومة السورية في ٢٤ تشرين الاول ١٩٥١، واستمر في منصبه لتصريف اعمال الحكومة إلى ١٠ تشرين الثاني ١٩٥١ (٥٨).

تناولت المباحثات الدبلوماسية التي اجراها ناظم القدسي رئيس مجلس النواب السوري خلال زيارته إلى بغداد للمدة من ١٨-٢٣ تشرين الثاني ١٩٥١، والتي ناقش خلالها مع رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد (١٥ ايلول ١٩٥٠-١٠ تموز ١٩٥٢)، مسألة العلاقات العراقية-السورية، وقد اوضح نوري السعيد وجهة النظر العراقية في الشأن العربي والدولي، واتفق ناظم القدسي مع ما طرحه نوري السعيد (٥٩).

شكل معروف الدواليبي (٦٠) الوزارة الجديدة في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥١، كان أديب الشيشكلي مستاءً من تلك التشكيلة الوزارية التي لم تختلف عن سابقتها، فقرر ان يضع حد لادعائه بعدم التدخل، وفي ليلة ٢٨-٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١ عندما قام بانقلاب جديد اعتقل فيه رئيس الوزراء معروف الدواليبي واعضاء وزارته وعدد من الشخصيات والزعامات السورية (٦١). موقف دبلوماسية العراق من حكومة أديب الشيشكلي الثانية ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١-٢٥ شباط ١٩٥٤.

أعطى انقلاب أديب الشيشكلي الثاني في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١، الضوء الاخضر لصانعي الدبلوماسية العراقية عبر ترتيب جملة من الاوضاع، وتصعيد موقفهم نحو التلويح باستخدام القوة مع سورية (٦٢)، ولم يعد امام الأمير عبدالإله ورئيس الوزراء نوري السعيد أي وسيلة لتأكيد ضمان نجاح مشروع الاتحاد إلا باستخدام الجيش العراقي ودفعه للحركة لغزو سورية (٦٣).

اتخذت الدبلوماسية العراقية في ٣٠ كانون الاول ١٩٥١، عدة خطوات، إذ اتخذ مجلس الوزراء برئاسة نوري السعيد (١٥ ايلول ١٩٥٠-١٠ تموز ١٩٥٢) قرار عدم الاعتراف بشرعية انقلاب الشيشكلي الثاني (٦٤)، فضلا عن دعوة معروف الدواليبي الذي شغل منصب رئيس الوزراء في

عهد حكومة هاشم الاتاسي في انقلاب الشيشكلي الاول للتفاهم معه، واراد الأمير عبدالإله استحصال كتاب من الدواليبي بصفته رئيس حكومة شرعية يطلب فيه من العراق التدخل عسكرياً لإعادة الاوضاع الدستورية في سورية(٦٥).

وفي تطور لافت للدبلوماسية السورية نحو العراق كبادرة حسن نية اوضح أديب الشيشكلي اثناء قراءة بيان حول سياسة الحكومة السورية الداخلية والخارجية بتاريخ ١٥ آب ١٩٥٢، بالقول: "ان العلاقات مع العراق سوف تعود قريباً وان سورية من منطلق مواقفها القومية حريصة على التضامن العربي... ونعمل على تحسين علاقات سورية مع العراق"(٦٦).

أدت الاتصالات الدبلوماسية بين العراق وسورية إلى اعتراف العراق بنظام حكم أديب الشيشكلي في الاول من كانون الاول ١٩٥٢، والعدول عن النوايا العسكرية نحو دمشق على الرغم من ذلك الاعتراف إلا ان الشيشكلي ظل يتوجس في تخوفه من حكام العراق، لما لمس من تزايد المعارضة الداخلية لنظامه العسكري، وجدية التفكير العراقي لقلب نظام حكمه، جراء ازدياد عدد الهاربين من المعارضين لنظامه إلى العراق، وبدأ الشيشكلي يتذمر من حكام العراق وجميع الهاشميين سواء في العراق أو الأردن(٦٧).

زادت تحركات اللاجئين السوريين المعارضين نحو العراق على الحدود المشتركة بين البلدين في نيسان ١٩٥٣، مما دفع الخارجية السورية إلى اعتبار سماح الحكومة العراقية للمعارضين السوريين اللجوء إلى العراق بأنه إساءة للعلاقات بين الجانبين، ولأجل ذلك قام وزير سورية المفوض في بغداد خليل مردم في ٨ نيسان ١٩٥٣، بلقاء وزير خارجية العراق توفيق السويدي وابلغه بالأمر، وقد رد السويدي بالقول: "نحن لا نؤيد مثل تلك الاعمال، وأنا لا أؤيدها بل استنكرها"، وابلغ السويدي الوزير المفوض السوري بمنع ممارسة أي نشاط يعكس من صفو العلاقات بين البلدين(٦٨).

وثناء سفر وزير الخارجية العراقي توفيق السويدي إلى القاهرة لحضور اجتماعات مجلس الجامعة العربية في مايس ١٩٥٣، مر بدمشق والتقى مع بعض المسؤولين السوريين المعارضين الذين شكوا له الوضع القائم في سورية، وعرض السويدي عليهم مساعدة العراق لهم بالمال والسلاح، وعند عودة توفيق السويدي من اجتماع القاهرة مر في بيروت والتقى مع سعيد حيدر(٦٩) الذي اوضح له اراء السوريين بقبول مساعدة العراق، وقد طرح توفيق السويدي القضية على الأمير عبدالإله ورئيس الوزراء جميل المدفعي(٧ مايس ١٩٥٣-١٥ ايلول ١٩٥٣) واعضاء وزارته، وكان التأييد تاماً لتحركات توفيق السويدي(٧٠).

يتضح من تصريحات السويدي الاعلامية اختلافاً كبيراً مع النوايا الحقيقية لساسة العراق نحو سورية، وكان ذلك التناقض لم يخفى عن المسؤولين السوريين، والذي سبب ارباكاً دبلوماسياً وتوتراً في العلاقات بين البلدين.

دعم اضطراب العلاقات الدبلوماسية العراقية - السورية القوى المناوئة للسلطة في سورية على زيادة نشاطها، ونتيجة لتطور الاحداث اعتباراً من شهر (كانون الاول ١٩٥٣ إلى شهر شباط ١٩٥٤)، فقد اهتزت سورية بسلسلة من الاحداث المتسارعة تمثلت بالعصيان العسكري الذي قام به بعض وحدات الجيش السوري مما دفع الشيشكلي لتقديم الجيش للاصطدام بالمعارضين، واذيع اول بيان للوحدات المنتفضة طالباً من الشيشكلي ترك البلاد تجنباً لسفك الدماء، وامام المعارضة الشديدة وحقناً للدماء قدم الشيشكلي استقالته و غادر البلاد إلى منفى اختياري في المملكة العربية السعودية في ٢٥ شباط ١٩٥٤(٧١).

الخاتمة والاستنتاجات

عبرت دبلوماسية العراق بشكل واضح عن افكار وطروحات مخططها، وعلى رأسهم على سبيل المثال لا الحصر نوري السعيد والوصي عبدالاله، وما مشاريع الهلال الخصيب، والوحدة مع سوريا، إلا تعبيراً واضحاً عن رغبات اولئك الاشخاص، لاسيما عبدالاله في الحصول على عرش له ولأسرته في سوريا يكون بديلاً عما حصل عليه في العراق، وتميزت دبلوماسية العراق اتجاه سوريا بالنفعية في كثير من الاحيان محاولة استغلال الثقلبات والانقلابات السياسية والعسكرية في سوريا لصالح العراق، من خلال محاولتها تمرير مشروع سوريا الكبرى او الوحدة معها، او الدفع باتجاه حصول تغيير سياسي كبير يسمح للوصي بالحصول على السلطة فيها.

المصادر:

F.R.U.S. ١٩٥١, Volume V, United States Government Printing Office, Washington, D.C., ١٩٨٢, The Ambassador in Iraq (Crocker) to the Department of State Secret, No. ٧٤٤. Baghdad, January ٢٤. Richard N. Frye, The Near East and the Great Powers, Cambridge: Moss, ١٩٥١.

ابراهيم حردان مطر، العلاقات العراقية – السورية وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية – الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤. احمد خليفة عيسى عفيف، مشروع سوريا الكبرى من ١٩٢١-١٩٥١، كلية الدراسات العليا- الجامعة الاردنية، ١٩٩١.

احمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨. أديب صالح عبد، انقلاب حسني الزعيم ٣٠ آذار ١٩٤٩ حركة داخلية أم تدخل امريكي، (بحث منشور)، كلية التربية-جامعة كركوك، دت.

اندر راثمیل، الحرب الخفية في الشرق الاوسط، الصراع السري على سورية ١٩٤٩-١٩٦١، ترجمة: عبدالكريم محفوض، ط١، دار سلمية للكتاب، عمان، ١٩٩٧.

باتريك سيل، الصراع على سورية دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥-١٩٥٨، ترجمة: سمير عبده، محمود فلاح، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٦.

جورج لنشوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ترجمة: جعفر الخياط، ج٢، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، العراق، ١٩٥٦.

حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، العارف للمطبوعات، النجف الاشرف، ٢٠١٣. خالد احمد الجوال، موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي ١٩٢٠-١٩٥٨، ج١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠١٣.

خالد صبحي احمد الخيرو، السياسة الخارجية العراقية ١٩٤٥-١٩٥٣، دار القادسية، بغداد، ١٩٨٦.

خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١.

خليل فضيل الكبيسي، سياسة العراق الخارجية ١٩٥٠-١٩٦٨ في المنطقة العربية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة القاهرة، ١٩٧٦.

خليل فضيل الكبيسي، سياسة العراق الخارجية ١٩٥٠-١٩٦٨ في المنطقة العربية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٦.

سليمان المدني، هؤلاء حكموا سورية ١٩١٨-١٩٧٠، ط٢، دار الانوار، دمشق، ١٩٩٦. صلاح العقاد، المشرق العربي ١٩٤٥-١٩٥٨ العراق-سوريا-لبنان، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٦٧.

عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ط٥، ج٨، دار الشؤون الثقافية العامة، بيروت-لبنان، ١٩٧٤.

عبدالههاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٢، ج٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥.

- فهد جبرائيل اليان، العلاقات السورية العراقية ما بين ١٩٣٩-١٩٥٨، سياسيا-اقتصاديا - اجتماعيا، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة دمشق، ٢٠٠٦.
- فهد عباس السبعواوي، العلاقات السورية- الامريكية ١٩٤٩-١٩٥٨، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية -جامعة الموصل، ٢٠٠٣.
- قيس فاضل محمد عبدالله النعيمي، العلاقات العراقية-السورية ١٩٥٨-١٩٦٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٣.
- كامل مرسي، اسرار مجلس الوزراء، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٨٥.
- كامل مرسي، اسرار مجلس الوزراء، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٨٥.
- محمد جعفر فاضل الحياي، العلاقات بين سوريا والعراق ١٩٤٥-١٩٥٨، دراسة في العمل السياسي القومي المشترك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.
- محمود شاكر، التاريخ المعاصر بلاد العراق ١٩٢٤-١٩٩١، ج١١، المكتب الاسلامي، بيروت، ١٩٩٢.
- محمود صالح منسي، الشرق العربي المعاصر، القسم الاول، الهلال الخصيب، د.م، الاسكندرية، ١٩٩٠.
- محمود صالح منسي، الشرق العربي المعاصر، القسم الاول، الهلال الخصيب، د.م، الاسكندرية، ١٩٩٠.
- ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية ١٩٤١-١٩٥٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩.
- موسى الشابندر، ذكريات بغدادية، العراق بين الاحتلال والاستقلال، منشورات رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩٣.
- مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ط١، ج٢، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٤.
- ناجي عبد النبي بزي، سورية صراع الاستقطاب، دراسة وتحليل لأحداث الشرق الاوسط والتدخلات الدولية في الاحداث السورية ١٩١٧-١٩٧٣، ط١، دار ابن العربي، دمشق، ١٩٩٦.
- نذير فنصه، ايام حسني الزعيم ١٣٧ يوما هزت سوريا، ط١، دار الافاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٢.
- هاشم عثمان، تاريخ سورية الحديث، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١٢.
- وزارة الدفاع العراقية، هيئة التنسيق في المحكمة العليا الخاصة، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج٢، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩.
- وليد المعلم، سوريا ١٩١٨-١٩٥٨ التحدي والمواجهة، مطبعة عسكرية، دمشق، ١٩٨٥.
- يوسف عبود، العلاقات السياسية السورية- البريطانية ١٩٤٦-١٩٧٠، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الانسانية-جامعة دمشق، ٢٠١٢.

الهوامش:

- (١) . حسني الزعيم: هو حسن حسني بن الشيخ رضا بن محمد بن يوسف الزعيم، كردي الاصل من سكنة دمشق ولد فيها عام ١٨٩٤، تلقى دراسته في المدرسة الحربية في اسطنبول وتخرج فيها برتبة مرشح عام ١٩١٧، وخلال عام من التحاقه بالجيش العثماني رقي إلى رتبة ملازم، ثم تطوع في جيش الأمير فيصل عام ١٩١٩، ثم التحق بالمدرسة الحربية التي اعاد الفرنسيون افتتاحها في دمشق وتخرج فيها برتبة ملازم عام ١٩٢٣، تدرج بالرتب العسكرية رقي إلى رتبة نقيب عام ١٩٢٨، وإلى رتبة مقدم عام ١٩٣٤، وفي حزيران ١٩٤١ تقلد رتبة عقيد، قاد الزعيم حسني الانقلاب (الزعيم كان اللقب العسكري المعرب عن "كولونيل" وقد تغير إلى عميد عندما توحدت فيما بعد الرتب العسكرية في الجيوش العربية)، وبعد ستة اشهر من توليه الحكم عام ١٩٤٧ اطاح به انقلاب عسكري آخر في ١٤ آب ١٩٤٩، وحكم على حسني الزعيم بالإعدام . للمزيد ينظر: نذير فنسه، ايام حسني الزعيم ١٣٧ يوما هزت سوريا، ط١، دار الافاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٢، ص٧-١٩٣.
- (٢) . صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٩٠-٩١.
- (٣) . هاشم عثمان، تاريخ سورية الحديث، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١٢، ص١٧٨.
- (٤) . اديب صالح عبد، انقلاب حسني الزعيم ٣٠ آذار ١٩٤٩ حركة داخلية أم تدخل امريكي، (بحث منشور)، كلية التربية-جامعة كركوك، دت، ص١.
- (٥) . خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١، ص١٣١.
- (٦) . جمال بابان: هو جمال بن رشيد بن عبدالله بن خالد بن أحمد، ولد في بغداد سنة ١٨٩٣، اكمل دراسته في بغداد، ودخل كلية الحقوق وتخرج فيها عام ١٩١٤، ثم اصبح ضابط احتياط في الجيش التركي، بعد قيام الحكم الوطني في العراق ١٩٢١، عين حاكما في المحاكم المدنية سنة ١٩٢٤، ثم انتخب نائب في مجلس النواب عام ١٩٢٨ عن مدينة اربيل، وعين في مناصب وزارية عدة، ثم عين عضوا في مجلس الاعيان سنة ١٩٥٢، توفي في لبنان سنة ١٩٦٦. للمزيد من التفاصيل ينظر: خالد أحمد الجوال، المصدر السابق، ج١، ص١٢٩-١٣١.
- (٧) . عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية...، ج٨، ص٧٩.
- (٨) . ابراهيم عاكف الالوسي: ولد في بغداد سنة ١٨٩٨، درس الابتدائية والاعدادية وتخرج سنة ١٩١٦، درس الطب في استانبول وتخرج منها سنة ١٩٢١ وعاد إلى بغداد، ثم اصبح عضوا في مجلس النواب ١٩٤٣-١٩٤٦، واستوزر وزيرا للمعارف في وزارة حمدي الباجه الأولى والثانية ١٩٤٤-١٩٤٦. ثم عين سفيرا للعراق في انقرة سنة ١٩٥٤، وعين عضوا في مجلس الاعيان سنة ١٩٥٧. توفي سنة ١٩٨٥. للمزيد ينظر: خالد أحمد الجوال، المصدر السابق، ج١، ص١٣؛ حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص١٥.
- (٩) . محمود شاكر، التاريخ المعاصر بلاد العراق ١٩٢٤-١٩٩١، ج١١، المكتب الاسلامي، بيروت، ١٩٩٢، ص٢٦٠-٢٦٢.
- (١٠) . عبدالمطلب الامين الهاشمي: ولد في بغداد سنة ١٩٠٦، انتمى للكلية العسكرية سنة ١٩٢٤ وتخرج منها برتبة ملازم ثان، اوفد إلى انكلترا لإتمام دراسته العسكرية، ثم دخل كلية الاركان وتخرج منها ثم اصبح معيدا فيها، تدرج في مناصب الجيش ورقية إلى رتبة عقيد سنة ١٩٤٥، اختير سنة ١٩٤٧ مدرسا للملك فيصل الثاني لمادة التاريخ والجغرافية، وصحبه إلى انكلترا للقيام بتلك المهمة، رقية إلى رتبة زعيم سنة ١٩٤٩ وعين ملحق عسكريا في مفوضية الشام ١٩٤٩-٢٩٥٢، ثم اصبح امر لموقع بغداد العسكري سنة ١٩٥٣، ورقى إلى رتبة لواء، عين وزير مفوض للعراق في إندونيسيا سنة ١٩٥٥، ثم متصرف لواء السلیمانية في مايس ١٩٥٧، وبعد سقوط النظام الملكي في سنة ١٩٥٨، عين متصرف للناصرية، ثم سفيرا= في طهران وموسكو ويكين، وضع العديد من المؤلفات، توفي في بغداد في ٢٠ نيسان ١٩٨٠. للمزيد من التفاصيل: مير بصري، المصدر السابق، ج٢، ص٦٢٥.
- (١١) . الاتفاقية العسكرية المقترحة: القصد الأول قضية فلسطين، والثاني صيانة الامن الخارجي للبلدين نحو أي اعتداء كان وأينما كان مصدره. محمود شاكر، المصدر السابق، ص٢٦٠.
- (١٢) . عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية...، ج٨، ص٨١-٨٢.
- (١٣) . Richard N. Frye, The Near East and the Great Powers, Combridge: Moss, ١٩٥١., PP. ١٥٧-١٥٨.
- (١٤) . محمد جعفر فاضل الحياي، المصدر السابق، ص١٤٦.
- (١٥) . خالد صبحي أحمد الخيرو، المصدر السابق، ص١٦١.
- (١٦) . الملك فاروق: ولد في ١١ شباط ١٩٢٠، وهو ابن الملك فؤاد البكر، أكمل دراسته في بريطانيا، عندما بلغ سن السابعة عشر توفي والده الملك فؤاد في ٢٨ نيسان ١٩٣٦، وعندما علم بالنبأ عاد على وجه السرعة إلى مصر، تولى سلطاته

- (١٧) . باتريك سيل، الصراع على سورية دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥-١٩٥٨، ترجمة: سمير عبده، محمود فلاح، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٦، ص ٨٣.
- (١٨) . خالد صبحي أحمد الخيرو، المصدر السابق، ص ١٦٣.
- (١٩) . المصدر نفسه، ص ٢٠٨.
- (٢٠) . سامي الحناوي: ولد في حلب عام ١٨٩٨، ضابط سوري خدم في الجيش العثماني، ثم في الجيش الفرنسي ثم في الجيش السوري، تدرج في المناصب العسكرية حتى وصل نائب رئيس اركان الجيش السوري ايام حكم حسني الزعيم ثم قام بانقلاب على حسني الزعيم وعين نفسه رئيسا لمجلس الثورة وقيادة الاركاب، اطاح به انقلاب الشيشكلي، فاعتقله ثم ابعده إلى بيروت حتى اغتيل فيها في ٣١ تشرين الأول ١٩٥٠. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، ج ٣، المصدر السابق، ص ١٠١.
- (٢١) . اندرو راثمل، المصدر السابق، ص ٦٩-٧٢.
- (٢٢) . محمد جعفر فاضل الحيايالي، المصدر السابق، ص ١٥٣.
- (٢٣) . محمود صالح منسي، الشرق العربي المعاصر، القسم الأول، الهلال الخصيب، د.م، الاسكندرية، ١٩٩٠، ص ١٩٥.
- (٢٤) . خليل فضيل الكبيسي، سياسة العراق الخارجية ١٩٥٠-١٩٦٨ في المنطقة العربية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة القاهرة، ١٩٧٦، ص ٥٢٩.
- (٢٥) . خالد صبحي أحمد الخيرو، المصدر السابق، ص ٢١٠.
- (٢٦) . المصدر نفسه، ص ٢٠٣.
- (٢٧) . وزارة الدفاع العراقية، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج ٢، المصدر السابق، ص ١١١٧.
- (٢٨) . قيس فاضل محمد عبدالله النعيمي، العلاقات العراقية-السورية ١٩٥٨-١٩٦٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص ٢٢.
- (٢٩) . أحمد خليفة عيسى عفيف، المصدر السابق، ص ٢١٦.
- (٣٠) . هاشم الاتاسي: سياسي سوري، ولد بحمص سنة ١٨٧٥، درس في اسطنبول وتقلد بعض الوظائف الادارية، ألف وزارة الدفاع الوطني سنة ١٩٢٠ التي مهدت للثورة السورية سنة ١٩٢٥ ومعركة ميسلون، اختير في سنة ١٩٢٨ رئيس للجمعية التأسيسية لوضع الدستور، واختير اول رئيس للجمهورية بعد دستور سنة ١٩٣٦، واعد انتخابه سنة ١٩٥٠ و ١٩٥٤، وتوفي سنة ١٩٦٠. للمزيد ينظر: أحمد عطية الله، المصدر السابق، ص ٤.
- (٣١) . باتريك سيل، المصدر السابق، ص ١١٠-١١١.
- (٣٢) . المصدر نفسه، ص ١١٣-١١٤.
- (٣٣) . Richard N. Frye, OP.Cit.,P.١٦١.
- (٣٤) . قيس فاضل محمد عبدالله النعيمي، المصدر السابق، ص ٢٢.
- (٣٥) . وليد المعلم، سوريا ١٩١٨-١٩٥٨ التحدي والمواجهة، مطبعة عسكرية، دمشق، ١٩٨٥، ص ٧٣-٧٤.
- (٣٦) . موسى الشهابندر: ولد في بغداد ١٨٩٩، أكمل دراسته الابتدائية فيها، وفي عام ١٩٢٢ سافر إلى برلين درس فيها الاقتصاد، ونال شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية في جامعة لوزان في سويسرا عام ١٩٣٠، عُيِّنَ سكرتيراً للوفد العراقي الدائم لدى عصبة الأمم في جنيف سنة ١٩٣٣، كما عُيِّنَ وزيراً للخارجية في وزارة رشيد عالي الكيلاني الثالثة، سجن خمس مرات، لاتهامه بالاشتراك في حركة مايس ١٩٤١، لكنه سرعان ما عاد للعمل في السلك الدبلوماسي، فُعَيِّنَ وزيراً مفوضاً للعراق في دمشق عام ١٩٥٠، ثم سفيراً في واشنطن عام ١٩٥٣، ووزيراً للخارجية في وزارة السعيد الثامنة، توفي في بيروت عام ١٩٧٩. للمزيد يُنظَرُ: موسى الشهابندر، ذكريات بغدادية، العراق بين الاحتلال والاستقلال، منشورات رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩٣، ص ٢٣-٥١٦.
- (٣٧) . ناظم القدسي: ولد في مدينة حلب عام ١٩٠٧، تلقى دراسته الثانوية في الجامعة الامريكية في معهد الفرنسيين في حلب، وتخرج من دراسة الحقوق في الجامعة السورية ١٩٢٦ ونال الدكتوراه في الحقوق الدولية ١٩٢٩، ومارس المحاماة في حلب، انتخب نائبا عن مدينة حلب (خمس) مرات من= (١٩٣٦-١٩٥١)، ثم عين وزيراً مفوضاً في ١٩٤٤، ثم وزيراً للخارجية ١٩٤٩ ثم رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية، بعدها انتخب رئيساً للجمهورية خلال عام (١٩٦١-٨ آذار ١٩٦٣) توفي في عمان ١٩٩٨. للمزيد ينظر: سليمان المدني، هؤلاء حكموا سورية ١٩١٨-١٩٧٠، ط ٢، دار الانوار، دمشق، ١٩٩٨، ص ١٣٩.
- (٣٨) . رشدي أحمد الكيخيا: سياسي سوري ولد في حلب عام ١٩٠٠ واكمل دراسته فيها، عمل في الكتلة الوطنية منذ تشكيلها عام ١٩٢٧، ترأس الكتلة الدستورية في المجلس النيابي عام ١٩٤٧، وفي عام ١٩٤٨ تبدل اسم الكتلة الدستورية إلى حزب الشعب وظل رئيسة، انتخب نائب عن حلب عام ١٩٤٩، تولى وزارة الداخلية عام ١٩٤٩، وفي نفس العام انتخب رئيس للمجلس

- النيابي، توفي في عام ١٩٨٧. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبدالوهاب الكيالي، ج ٢، المصدر السابق، ص ٨١٧.
- (٣٦) . اوضح ناظم القدسي فيما بعد بالقول: " لقد وقفنا الى جانب الوحدة العربية، ولكننا لم نكن ابداء في صف الهاشميين، كان ذلك من اختلاق اعدائنا الذي اقتنع به الرأي العام والملك السعودي، اننا لم نكن نريد ملكا عراقيا، ولقد وصمنا بكوننا دعاة تقارب مع الهاشميين بينما جمع الآخرون مساعدات العراق، لربما كانت تلك هي الحقيقة، ولكن كل ما يمكن قوله هو ان الرأي العام جعل الحزب في ذلك الوقت مرتبطا بالعراق وذلك معناه ارتباط ببريطانيا". نقلا عن: باتريك سيل، المصدر السابق، ص ١١٣.
- (٤٠) . موسى الشابندر، المصدر السابق، ص ٤٩٥-٤٩٨.
- (٤١) . فهد جبرائيل اليان، العلاقات السورية العراقية ما بين ١٩٣٩-١٩٥٨، سياسيا- اقتصاديا - اجتماعيا، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة دمشق، ٢٠٠٦، ص ٢١٢.
- (٤٢) . محمد جعفر فاضل الحياي، المصدر السابق، ص ١٦٣.
- (٤٣) . أديب الشيشكلي: ولد في حماة عام ١٩٠٩، تطوع في الجيش الفرنسي ثم انتقل كغيرة من الضباط السوريين إلى الوحدات التي شكلت الجيش السوري، كما التحق في عام ١٩٤٨ بجيش الانقاذ الذي خاض حرب فلسطين، اشترك مع حسني الزعيم بالانقلاب الأول ومع سامي الحناوي بالانقلاب الثاني، ثم قام بنفسه بالانقلاب الثالث والرابع الذي حكم بعده البلاد بقبضة من حديد، تم اغتياله بأطلاق النار عليه في البرازيل في ٢٧ أيلول ١٩٦٤. للمزيد ينظر: يوسف عبود، العلاقات السياسية السورية- البريطانية ١٩٤٦-١٩٧٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الانسانية-جامعة دمشق، ٢٠١٢، ص ٨٩.
- (٤٤) . خالد العظم: ولد عام ١٨٩٥ في دمشق ودرس فيها، درس الحقوق وعينه الفرنسيون عام ١٩٤١ رئيسا للحكومة السورية لمدة ستة اشهر تقلب في عدة وزارات المالية والعدل والاقتصاد وعين رئيسا للوزراء في = اعوام (١٩٥٠-١٩٥١-١٩٦٢) حتى انقلاب ١٩٦٣ غادر دمشق وتوفي في بيروت عام ١٩٦٤. للمزيد ينظر: ناجي عبد النبي بزي، المصدر السابق، ص ٥١٣-٥١٤.
- (٤٥) . قيس فاضل محمد عبدالله النعيمي، المصدر السابق، ص ٢٣.
- (٤٦) . محمود صالح منسي، المصدر السابق، ص ١٩٦.
- (٤٧) . صلاح العقاد، المصدر السابق، ص ١١٢.
- (٤٨) . المصدر نفسه، ص ١٣-١٥.
- (٤٩) . باتريك سيل، المصدر السابق، ص ١٢٤-١٢٥.
- (٥٠) . وزارة الدفاع العراقية، هيئة التنسيق في المحكمة العليا الخاصة، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج ٤، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩، ص ١٦١١-١٦١٢.
- (٥١) . نصت المادة الأولى من المنهاج: " الحرص على توثيق روابط الاخاء والتفاهم بين الدول العربية على اكمل وجه ضمن احكام ميثاق الجامعة العربية، ولاسيما مادته التاسعة، وذلك بتشجيع المشاريع التي تستهدف تعزيز الكيان العربي عملا باهداف العراق القومية". للمزيد ينظر: عبدالرزاق الحسني، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات...، ص ٢٦٢.
- (٥٢) . خالد صبحي أحمد الخيرو، المصدر السابق، ص ٢١٤.
- (٥٣) . وليد المعلم، المصدر السابق، ص ٣٤٠.
- (٥٤) . محمد جعفر فاضل الحياي، المصدر السابق، ص ٢٠٥.
- (٥٥) . ممدوح الروسان، المصدر السابق، ص ١٧٩.
- (٥٦) . وزارة الدفاع العراقية، هيئة التنسيق في المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج ١، المصدر السابق، ص ٢٧١.
- (٥٧) . حسن عبدالرزاق الحكيم: سياسي سوري ولد في دمشق عام ١٨٨٦، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في دمشق، والدراسة الجامعية في اسطنبول، بعد الاضطرابات التي وقعت في دمشق عام ١٩٢٢ نفي إلى جزيرة ارواد، وفي عام ١٩٢٤ عاد إلى دمشق واشترك في تأسيس حزب الشعب، شارك في الثورة السورية عام ١٩٢٥، عُيّن مديراً للأوقاف عام ١٩٣٧، تولى وزارة التربية عام ١٩٣٩، ثم اصبح رئيس للوزراء للمدة من ١٩٤١-١٩٤٢، انتخب نائب عن دمشق عام ١٩٤٧، ثم اصبح وزير دولة في وزارة ناظم القدسي عام ١٩٥١، توفي عام ١٩٨٢. للمزيد ينظر: عبدالوهاب الكيالي، ج ٢، المصدر السابق، ص ٥٣٥.
- (٥٨) . باتريك سيل، المصدر السابق، ص ١٤٧-١٤٨، ص ١٥٤.
- (٥٩) . F.R.U.S. ١٩٥١, Volume V, United States Government Printing Office, Washington, D.C., ١٩٨٢, The Ambassador in Iraq (Crocker) to the Department of State Secret, No. ٧٤٤. Baghdad, January ٢٤., p. ٥٤٨.
- (٦٠) . محمد معروف الدواليبي: سياسي ومحامي سوري، ولد في حلب سنة ١٩٠٧، وهو احد اعضاء حزب الشعب السوري، اصبح وزيرا للاقتصاد الوطني في عهد الشيشكلي سنة ١٩٤٩-١٩٥٠، ثم رئيسا لمجلس النواب سنة ١٩٥١، وفي ذات السنة اصبح رئيس للوزراء، عارض الوحدة مع مصر، عين رئيسا للوزراء مرة أخرى بعد الانفصال ١٩٦١-١٩٦٢، توفي في المدينة

- المنورة في ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٤. للمزيد ينظر: فهد عباس السبعوي، العلاقات السورية- الامريكية ١٩٤٩-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية - جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص ٦٤.
- (٦١) . جورج لنشوفسكي، المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٠١.
- (٦٢) . خالد صبحي أحمد الخيرو، المصدر السابق، ص ٢١٦.
- (٦٣) . وزارة الدفاع العراقية، هيئة التنسيق في المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج ١، المصدر السابق، ص ٢٧١-٢٧٢.
- (٦٤) . خالد صبحي أحمد الخيرو، المصدر السابق، ص ٢١٦.
- (٦٥) . وزارة الدفاع العراقية، هيئة التنسيق في المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج ٣، المصدر السابق، ص ١٠٨٠-١٠٨١.
- (٦٦) . محمد جعفر فاضل الحياي، المصدر السابق، ص ١٧٩.
- (٦٧) . ابراهيم حردان مطر، العلاقات العراقية - السورية وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية - الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤، ص ٤٤.
- (٦٨) . محمد جعفر فاضل الحياي، المصدر السابق، ص ١٨١-١٨٢.
- (٦٩) . سعيد حيدر بن سعيد بن حيدر، سياسي سوري ولد في بعلبك عام ١٨٩٠، اكمل دراسته الثانوية في دمشق، ثم التحق بمدرسة الحقوق في اسطنبول وتخرج فيها، وهو من اعضاء جمعية العربية الفتاة، حكم عليه بالإعدام بعد دخول الجيش الفرنسي، ثم فر إلى مصر ومكث فيها إلى عام ١٩٢١، عاد إلى دمشق عام ١٩٢٢، وفي نفس العام اتهم بالتآمر لقلب نظام الحكم فحكم عليه بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً، افرج عنه عام ١٩٢٣، شارك في الثورة السورية عام ١٩٢٥، عين رئيس لمجلس الشورى عام ١٩٤٢-١٩٤٦، فاز في انتخابات الجمعية التأسيسية عام ١٩٤٩، كلف بتشكيل الوزارة في عهد أديب الشيشكلي عام ١٩٤٩ وفشل في ذلك، توفي عام ١٩٥٧. للمزيد ينظر: عبدالوهاب الكيالي، ج ٣، المصدر السابق، ص ٢٠٢-٢٠٣.
- (٧٠) . توفيق السويدي، المصدر السابق، ص ٤٤٨-٤٥١.
- (٧١) . ربا وفيق أحمد، المشاريع الهاشمية الوجودية وانعكاسها على السياسة السورية الداخلية ١٩٤٠-١٩٥٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة تشرين، دمشق، ٢٠١٨، ص ١٨٢؛ باتريك سيل، المصدر السابق، ص ١٩٠.